دولة الكويت

لجنة شؤون المرأة – مجلس الوزراء

التقرير الوطني لدولة الكويت

حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + ٢٠

٢٠١٤

2014

مقدمة :

إن الديمقراطية والحرية اللتين جُبل عليهما المجتمع الكويتي، أدتا إلى منح المرأة حقوقها في كافة المجالات، و في الدستور الكويتي – الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦٢– تجسدت المبادئ والأحكام الأساسية لقواعد حقوق الإنسان، والذي حرص على تكريس هذا النظام في مواقع متعددة منه خاصة فيما يتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، والحقوق والواجبات العامة،

وفيما يتعلق بالمرأة فإن المرأة الكويتية قد نالت كافة حقوقها المدنية والسياسية؛ التي تمكنها من أداء دورها الاجتماعي و لسياسي والاقتصادي، كعنصر فاعل في المجتمع واتخاذ صنع القرار في المواقع التي شغلتها، ومنها تقلد الوزارة، وعضوية البرلمان، والمجالس البلدية، القيادة في الوظائف الجامعية، والدبلوماسية، وكذلك تقلد الوظائف القضائية والعسكرية، ولقد ساعدها على ذلك التشريعات التي منحتها الحق في القيام بذلك.

وقد أثبتت المرأة الكويتية جدارتها في الحصول على تلك الحقوق، حيث حققت إنجازات كبيرة في مختلف الميادين والأصعدة، سياسياً واقتصادياً وعلميا وثقافياً ومجتمعياً... ، وساهمت في تكوين مؤسسات المجتمع المدني في المجالات التنموية والتطوعية. كما أنها استطاعت بجهودها الخلاقة تحقيق ذاتها كإنسان–وجزء لا يتجزأ من المجتمع–والاستفادة من الفرص المتاحة أمامها؛ للقيام بدورها البناء في النهوض وتنمية مجتمعها في مجالات متعددة، سواء من خلال دورها الملموس في التوعية وتعزيز التنمية السياسية في الجيل الجديد، أو من منطلق إعداد وتأهيل أجيال قادرة على تحمل المسؤولية، والمشاركة في إثبات الذات للحاق بركب الحضارة الإنسانية، كما شاركت باقتدار في طرح قضاياها وكان لها دور في صنع القرار في المنتديات والمؤتمرات والفعاليات، محلياً وفي مختلف المحافل الدولية.

ولقد أثبت الواقع العملي أن مشاركات المرأة في بناء مجتمعها عززت من جهود التنمية الشاملة، وكرست مفهوم الشراكة باعتباره أساس العمل للدفاع عن قضايا المجتمع، والتي تصب في المجمل ضمن مصلحة الوطن؛ حيث هناك العديد من القيادات النسائية من ذوات الكفاءة، والقدرة العالية على تحمل المسؤولية، واتخاذ القرارات المصيرية؛ إلى جانب أن هناك قيادات نسائية في طور الإعداد، و كل ذلك بفضل إدراكها ووعيها السياسي والاجتماعي التنموي، وهي ماضية في نضالها بصفته ليس شيئاً ثانوياً، ولا ترفاً مجتمعياً أو فكرياً، وإنما ضرورة ملحة فرضها التطور الطبيعي للمجتمع الكويتي، وعنصر هام حيوياً و بنّاءً من عناصر العملية التنموية، وبمثابة نقلة نوعية تتطلب مواصلة النشاطات في مختلف المجالات لتأخذ دورها المأمول نحو التقدم والارتقاء بالكويت، من خلال دورها الريادي كناشطة في كافة المجالات.

وبناءً على ذلك... استحقت المرأة الكويتية الاهتمام والتقدير ونيل كافة حقوقها، لاسيما أنها قادرة على العطاء في جميع الميادين والمجالات ومواجهة التحديات والعقبات بكل قوة وصلابة، وأنه علينا في حال المفاضلة بين الرجل والمرأة، أن تكون بمقياس العمل والقدرة على الإصلاح والتغيير، إذ لا يستقيم أي مجتمع من المجتمعات إلا بمساهمة الرجل والمرأة معاً، في رسم السياسات العامة ووضع الخطط التنموية، ودفع عجلة التقدم قُدماً إلى الأمام وتحقيق الإصلاح.

الباب الأول: تحليل عام للإنجازات والتحديات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الكويتية:

تعد التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات لجميع البشر، لذلك فهي لا تستقيم إذا قامت أو سمحت باستبعاد قسم من السكان من عملية التنمية سواء على صعيد المشاركة أو على صعيد الثمار، ومن ثم ترتبط التنمية البشرية بالمساواة بين جميع البشر وبين الجنسين على وجه

الخصوص. وقد عرفت التنمية البشرية تحفيز التوجهات نحو المرأة فيما عرف بتنمية النوع Gender Development، أو تعبير أكثر تخصصاً، وهو تمكين النوع أو المرأة Gender Empowerment، وكان مبرر ذلك تعويض المرأة عن سنوات الحرمان والتمييز وحمايتها من ممارسات اجتماعية تسلبها حقوقها الإنسانية، وترسى التمييز ضدها فى التعليم والعمل والأجر وحتى الخدمات الصحية.

وتعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها أحد دعائم السياسات التنموية بدولة الكويت، ويشكل أحد المحاور الرئيسة للتنمية البشرية، والذي تستهدف العمل على تجاوز الاشكاليات المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين والانصاف، والقضاء على فجوة النوع الاجتماعي فى مجالات التعليم والصحة والعمل، وضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعمل على رفع أدوارها الأسرية والمجتمعية.

أولاً: التحصين الدستوري والتشريعي للمساواة بين الجنسين وتمكين المراة الكويتية:

تمتع المرأة الكويتية بوضعية اجتماعية متميزة كفلتها لها الشريعة الاسلامية الغراء، كما كفلها لها الدستور الكويتي منذ عام ١٩٦٢، وبعد استقلال الدولة مباشرة بتحصين وكفالة العديد من الحقوق للمرأة الكويتية فلها كل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وعليها كل الواجبات المنوطة بالرجل في إطار قدراتها العملية والعلمية والثقافية والاقتصادية، فقد أكدت المادة (٢٩) من الدستور على المساواة بين الرجل والمرأة، حيث نصت على أن" **الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين**"، إلى جانب تأكيد الدستور على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة المطلقة في الحقوق كافة. وقد منحت هذه الحقوق بالإرادة الصادقة، ومواصلة الجهود، والتنسيق والتكامل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني كافة والمؤسسات الحكومية.

وبموجب هذا المبدأ الدستوري فقد حرصت الحكومات الكويتية المتعاقبة على ترجمة هذا الاهتمام الدستوري بالمرأة من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن تعزيز حقوق ومكانة المرأة ودورها المجتمعي والأسرى، ومنها:

- قانون العمل الأهلي رقم ٢٠١٠/٦: حيث حدد فى المادة الأولى بأن العامل هو كل ذكر أو أنثى يؤدى عملاً لمصلحة صاحب العمل وبمقابل أجر، ولم يفرق بينهم فى الواجبات والحقوق، أو فى الأجر.
- قانون المساعدات العامة رقم ١٩٧٨/٢٢: فأنه ينطبق على المرأة أسوة بالرجل في حقها بالمساعدة الاجتماعية، فقد بينت أحكام هذا القانون الفئات التى تستحق المساعدة، وهي (الأرامل – المطلقات – أسر المسجونين – المحتضنون – المعاقون الذين تقل أعمارهم عن ثمانى عشرة سنة).
- صدور المرسوم الأميري رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة.
- قنون الخدمة المدنية رقم ١٩٧٩/١٥: يشمل الإناث والذكور ويمنح المرأة امتيازات اجتماعية عديدة منها، الحق فى إجازة أمومة، وإجازات أخرى تتعلق جميعها لرعاية أسرتها.
- قانون الأحداث رقم ١٩٨٣/٣: يشمل كافة الأحداث ذكوراً وإناث.
- قانون التعليم الأساسي: أكد أن التعليم الإلزامي للذكور والإناث لمدة تسع سنوات.
- قانون الأحوال الشخصية رقم ١٩٨٤/٥١: الذي أعطى المرأة الحق فى اختيار الزوج وعدم عقد الزواج إلا بالرضا.
- قانون الفحص الطبي للراغبين فى الزواج رقم ٢٠٠٨/٣١: وذلك قبل اتمام الزواج التى تفيد خلوهم من الأمراض المعدية والوراثية التى تصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة، ويثبت ذلك بشهادة صحية يبين فيها أن الزواج آمن.
- صدر القانون رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٣ في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة.

واتخذت حكومة دولة الكويت الإجراءات المعززة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التالية:

- **على المستوى الدولي**، فقد صادقت دولة الكويت فى عام ١٩٩١ على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وصادقت فى عام ١٩٩٤ على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية، كما صادقت فى عام ١٩٩٦ على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم صادقت عام

٢٠٠٠ على الاتفاقية الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال على الاطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الغايات الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠.

- **علي المستوي المحلي:** تأسيس لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء: والتي من أهدافها تنسيق ودعم جهود الجهات الوطنية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية بقضايا المرأة الكويتية، وكذلك تمثيل دولة الكويت في المحافل العربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة والطفل والأسرة، وعقد الندوات والمؤتمرات وتنظيم الحلقات النقاشية والبحثية في مختلف المجالات التي تحقق غايات وأهداف اللجنة، وكذلك إصدار المطبوعات والدراسات والتقارير في كافة المجالات المتعلقة في مجال عملها سواء الاجتماعية والثقافية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والإعلامية.

وقد أثمر هذا الاهتمام من جانب الدولة بالمرأة وقضاياها على الصعيدين الداخلي والخارجي عن العديد من الجوانب الإيجابية والتي يمكن النظر إليها كمكاسب هامة وإنجازات تحققت للمرأة الكويتية عبر عقود طويلة.

ثانياً: أهم الانجازات:

لو كانت المساواة بين الجنسين تعتمد على معايير التعليم فقط، لحققت دولة الكويت الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنوع، إلا أن مشاركة المرأة المحدودة في البرلمان وفي شغل المناصب الإدارية العليا سواء ضمن القوى العاملة أو في المجالات الدبلوماسية والقضائية والسياسية كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم تحقيق الهدف الثالث للألفية.

وبالنسبة لمشاركة المرأة في مختلف أسواق العمل، فقد توظفت ٤٦,٧% من النساء في دولة الكويت (من الفئة العمرية 15-٦٤) عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من ذلك، كانت معظم هذه العمالة من النساء محدودة في قطاعات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي.

وقد نافست المرأة الكويتية وبقوة في مجالات العمل المختلفة حتى تمكنت من أن تدخل مجالات جديدة كانت في ما مضي حكراً على الرجل، كالوظائف الدبلوماسية والعمل في المجال الشرطي والقضائي. في الوظائف الدبلوماسية، بلغ عدد النساء اللاتي تم تعيينهن في الخدمات الدبلوماسية (٧) نساء عام ٢٠١٣ بعد أن كن ٢ قبل ٢٠٠٥م. وفي مجال القضاء، وافق المجلس الأعلى للقضاء الكويتي مؤخرا على تعيين ٦٢ من إجمالي ٢٧٠ متقدم/ة للعمل في النيابة العامة، بينهم ٢٢ متقدمة من خريجات كلية الحقوق، ومن المتوقع أن يتم تعيينهن في نيابات الأحوال

الشخصية والمرئي والمسموع والأحداث، بعد أن يجتزن الدورات ذات الصلة التي يعقدها معهد القضاء لتأهيل المبتدئين للعمل في المجال القضائي. بالإضافة إلي فتح المجال لهن في العمل الشرطي، خاصة الشرطة المجتمعية.

إن مشاركة النساء في جميع المجالات القانونية، بما فيها التحقيقات والادعاء العام والإشراف على تنفيذ قانون الانتخاب والتشريع والقطاع الأمني، تمثل خطوة تضمن أن تعكس الأطر القانونية احتياجات كل المواطنين. وعليه، فإن الأحكام الإضافية، مثل قرار المحكمة الأخير الذي يسمح للنساء بالتقدم لشغل الوظائف التي لا تحتاج لخبرة في وزارة العدل، تحظى بتشجيع قوي ودعم شديد من دولة الكويت.

وقد حققت المرأة الكويتية طفرة غير مسبوقة، ففي عام ٢٠٠٩ دخلت أربعة نساء بنسبة ٨% من إجمالي مقاعد مجلي الأمة إلى البرلمان الكويتي لأول مرة في تاريخ دولة الكويت، وذلك عن طريق صناديق الاقتراع دون تطبيق نظام الكوتا، وفازت بثلاثة مقاعد بنسبة ٦% عام ٢٠١٢، في حين فازت بمقعدين بنسبة ٤% في عام ٢٠١٣، مما لفت نظر العالم نحو هذه التجربة الجديدة والفريدة للمرأة الكويتية، والتي تمثل إنجازًا ينبغي دعمه وتشجيعه على التوسع.

وقد تمكنت المرأة الكويتية من الوصول للمنصب الوزاري بفضل القيادة الكويتية الحكيمة ووعيها بإشراك المرأة في العملية السياسية، فقد شغلت المرأة الكويتية المنصب الوزاري لأول مرة في تاريخها عام ٢٠٠٥. مما يعد نقلة نوعية بهذا المضمار، وقد استمر دخول المرأة كعنصر أساسي في التشكيلات الوزارية المتتالية، وقد شغلت المرأة 13 منصبًا وزاريًا منذ العام ٢٠٠٥، وفي العام ٢٠١٣ تم تعيين وزيرة من أصل ١٦ وزير (٦,٣%) في الحكومة الجديدة. وهذه خطوات إيجابية نحو إحداث توازن في تمثيل الجنسين في الساحة السياسية الوطنية، واستمرار للتقدم الحقيقي في الدور الذي تلعبه المرأة في السياسة المحلية.

ثالثاً: التحديات الأساسية:

يساهم مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في مراقبة التفاوتات بين الجنسين، حيث تصنف الدول وفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين من خلال أربعة مجالات أساسية هي: المشاركة الاقتصادية والفرص، الإنجاز التعليمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي، وتصنف كل دولة بناء على ١٤ مؤشرا لقياس التقدم في مجالات التمكين السابقة. ويوفر هذا المؤشر رؤية إضافية على إنجازات دولة الكويت والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

هذا وتحتل دولة الكويت المرتبة 116 من بين 136 دولة داخل نطاق المقارنة عام ٢٠١٣، وقد سجل مؤشر الإنجاز التعليمي للمرأة الكويتية تقدماً ملحوظاً وفقاً لمؤشر سد الفجوة بين الجنسين حيث تقدمت دولة الكويت إلى المركز(١٣٦/٥٧) دولة عام ٢٠١٣ بعد أن كانت في (١٣٥/٦٠) عام ٢٠١٢. مما يعكس اهتمام الحكومة بتوفير كافة الفرص التعليمية للمرأة الكويتية. كما سجل المؤشر الفرعي المساواة في الأجور لنفس العمل ضمن مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص المركز (١٣٦/٦٥) عام ٢٠١٣ بعد أن كانت (١٣٥/٧١) عام ٢٠١٢، وهذه إنجازات يجب تشجيعها وتدعيمها لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥.

تسعى دولة الكويت لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في البيئات الاقتصادية والسياسية على نحو مباشر، من أجل تحسين قدرتها على تحقيق المساواة الشاملة والتمكين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك المقاييس الأخرى، مثل مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين.

الباب الثاني: التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الكويتية:

نستعرض بتقريرنا التقدم المُحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال {السياسي والاجتماعي والاقتصادي} وذلك على النحو الآتي:

١- التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي

بموجب القانون رقم(٤١) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل أحكام قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ أصبحت المرأة الكويتية تمارس حقوقها السياسية كناخبة في البرلمان والمجلس البلدي ووزيرة في الحكومة، وقد ترتب على منح المرأة حقوقها السياسية كاملة تحولات هامة في الواقع السياسي الكويتي.

جدول (١) أهم مؤشرات التمكين السياسي للمرأة خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	2013
نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس الأمة	٨	٨	٦	٤
نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة من المناصب الوزارية	١٢,٥	٦,٣	١٢,٥	٦,٣

المصدر: موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء الكويتي.http://www.cmgs.gov.kw

يتضح من الجدول السابق الحقائق التالية:

- **شغلت المرأة الكويتية المقعد البرلماني:** لأول مرة في تاريخها عام ٢٠٠٩، مما يعد علامة مميزة في التمكين السياسي للمرأة الكويتية، فقد بلغت عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس الأمة (٤) مقاعد بنسبة ٨% من إجمالي مقاعد مجلس الأمة في عام ٢٠٠٩، بينما تراجع عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس الأمة إلى (٣) مقاعد بنسبة ٦% في انتخابات الأول من ديسمبر عام ٢٠١٢، ثم انخفضت لتصل ٤% من إجمالي عدد مقاعد مجلس الأمة عام ٢٠١٣.
- **شغلت المرأة الكويتية المنصب الوزاري** لأول مرة في تاريخها عام ٢٠٠٥. مما يعد نقلة نوعية بهذا المضمار، وأن كان هناك قلق من تدني نسب مشاركتها بالحكومة، حيث لم يتجاوز عدد المقاعد الوزارية في التشكيل الحكومي في عام ٢٠٠٦ سوى مقعد واحد، إلا أنه تزايد في الحكومات المتعاقبة إلى مقعدين بنسبة ١٢,٥% من أصل ١٥ وزيراً. ثم انخفض ليصل ٦,٣% عام ٢٠١٣. وقد شغلت المرأة الكويتية منصب وزيرة في وزارات مختلفة مثل التربية والصحة والتخطيط وشؤون مجلس الأمة والشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي عام (٢٠٠٦) وافق مجلس الوزراء على تعيين سيدتين لعضوية المجلس البلدي. كما تقلدت المرأة الكويتية مناصب اخرى في مراكز صنع القرار كمنصب سفيرة ومديرة جامعة ورئيسة لمجالس إدارات وهيئات ومؤسسات عامة وخاصة.

ورغم حداثة المرأة الكويتية في المجال السياسي إلا أنها ابلت بلاءً حسنا وكان لها دور فاعلا ومؤثرا في العملية السياسية والمراقبة والتشريع حيث شاركت في إعداد ٤ قوانين تخص المرأة كقانون الرعاية السكنية بمقترحات نيابية شاركن فيها النساء بنسبة كبيرة، و تم تعديل قانون إقامة الأجانب الذي أنصف المرأة الكويتية في الحصول على الإقامة لزوجها وأبنائها عندما يتجاوز الأبناء سن(٢١)، والزوج أقل من(٦٥) سنة، حتى لو كان الأبناء لا يدرسون أو كان لا يعمل الزوج كما في السابق، و تم إسقاط رسوم الرعاية التعليمية والصحية، وقانون الخدمة المدنية تم تعديل(١٥) مادة به، وكذلك تم تعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية؛ كما شاركن في العديد من لجان المجلس، وكن الأكثر حضوراً والتزاماً في هذه اللجان؛ حيث أن أهمية تلك اللجان ترجع لكونها الآلية المعتمدة لإعداد التشريعات.

٢- التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال الاجتماعي

- **تعليم المرأة**

اعتبر الدستور الكويتي التعليم من المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي حيث نص عليه في الباب الثاني المتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، فقد أورد في المادة (١٣) منه أن " التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه".

ونصت المادة العاشرة على أن" ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستقلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني". أما المادة (٤٠) فقد كفلت حق التعليم للكويتيين مع جعله مجانيا حيث نصت على أن " التعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقا للقانون. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية. وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي".

كما تبنت دولة الكويت مجموعة من السياسات الهادفة للارتقاء بنوعية التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي في الدولة. من تلك السياسات: إعادة صياغة سياسات منظومة التعليم في جميع مستوياتها لمواكبة التغيرات العلمية والثقافية المعاصرة، غرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة، تنمية مهارات التفكير الحر والإبداعي، والاهتمام بالأنشطة اللاصفية في المدارس وتنمية الهوايات، تعميق الاهتمام بالعلوم الأساسية مع العمل على تنمية اتجاهات الطلاب نحو الدراسات العلمية.

ومن أهم الآليات التي تبنتها الدولة للنهوض بمنظومة التعليم هي إنشاء مركز وطني مستقل للتقييم والقياس لجميع مراحل التعليم العام، وتفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم في تطوير التعليم العام وتنمية أجهزته وأدواته وضمان استقلاليته، وضع نظام للتجريب تتوافر له كافة المقومات العلمية لتقويم الطرق الحديثة في التدريس والقياس لرفع مستويات الأداء للعملية التعليمية، زيادة الفترة الزمنية للعملية التعليمية في مراحل التعليم العام المختلفة من خلال زيادة عدد الساعات الدراسية خلال العام أسوة بالمعدلات العالمية. هذا إلى جانب توفير متطلبات نظم إدارة الجودة للمؤسسات التعليمية، تحسين البيئة المدرسية بشكل عام وجعلها بيئة جاذبة للطلاب خلال أوقات الدراسة وخارجها.

ومن منطلق اهتمام الدولة في التعليم العالي فقد أنشأت جامعات حكومية وأهلية لكافة التخصصات العلمية والأدبية وكذلك الكليات التي تواجه القصور في القوى العاملة الفنية وتلبي احتياجات المجتمع كالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث فاق نسبة الإناث في مجال التعليم العالي في السنوات الأخيرة عدد الذكور في كافة مخرجات التعليم.

ونتولى في هذا الصدد عرضا تفصيليا لإحصائيات لفترة ستة أعوام دراسية في دراسة مقارنة بسيطة لبيان مدى تطور أداء المرأة في المجال التعليمي الكويتي، وذلك من خلال إحصائيات وزارة التربية حسب الحالة في أكتوبر (٢٠١٣).

جدول (٢) تطور أعداد المدارس و الفصول و المتعلمين و الهيئة التعليمية خلال ((٦)) أعوام دراسية في قطاع التعليم العام :[1]

فئة	المرحلة	2008 / 2007 ذكور	2008 / 2007 إناث	2008 / 2007 فروق	2009 / 2008 ذكور	2009 / 2008 إناث	2009 / 2008 فروق	2010 / 2009 ذكور	2010 / 2009 إناث	2010 / 2009 فروق	2011 / 2010 ذكور	2011 / 2010 إناث	2011 / 2010 فروق	2012 / 2011 ذكور	2012 / 2011 إناث	2012 / 2011 فروق	2013 / 2012 ذكور	2013 / 2012 إناث	2013 / 2012 فروق
مدارس	إ	121	118	3 —	126	123	3 -	126	122	4 -	128	123	5-	129	124	5 -	132	126	6-
	م	92	97	5 +	96	103	7 +	98	103	5 +	97	104	7 +	99	105	6 +	99	105	6 +
	ث	59	65	6 +	62	68	6 +	62	71	9 +	63	73	10 +	63	73	10 +	64	73	9 +
إجمالي		272	280	8 +	284	294	10 +	286	296	10 +	288	300	12 +	291	302	11 +	295	304	9 +
فصول	إ	2742	2824	82 +	2772	2886	114 +	2774	2876	102 +	2445	2859	414 +	2791	2899	108 +	2908	2993	85 +
	م	1975	2017	42 +	2207	2267	60 +	2235	2316	81 +	2223	2294	71 +	2211	2269	58 +	2246	2329	83 +
	ث	859	1078	219 +	1082	1441	359 +	1249	1561	312 +	1307	1621	314 +	1335	1657	322 +	1403	1706	303 +
إجمالي		5576	5919	343 +	6061	6594	533 +	6258	6753	495 +	5975	6774	799 +	6337	6825	488 +	7147	7636	489 +
متعلمون	إ	55187	57749	2562 + 136 -	54605	58073	3468 + 45 +	54256	58583	4327 + 71-	15178	1726	1440 + 43 +	14134	15726	1592 + 4-	58227	63666	5439 + 98 +
	م	46874	48528	1654 + 102 +	47301	48110	809 + 94-	46967	48772	1805 + 82 +	42678	7301	3528 - 5368-	45174	47752	2578 + 166 +	45181	47810	2629 + 122 +
	ث	28001		7497 +	24019	31078	7059 + 976 +	25180	33056	7876 + 1008 +	33961	4452	8027 + 848 +	26062	34576	8514 + 916 +	26960	35007	8047 + 611 +
هيئة تعليمية	ـ	5338	7254	1916 + 1382 -	5564	7841	2277 + 1535 -	5677	7913	2236 + 1668-	1723	695	414 + 391 -	1400	1735	335 + 369 -	889	13975	13086 + 6024 +
	م	2105	4933	2828 + 1427-	2294	5177	2883 + 1258-	2346	5337	2991 + 1305 -	5384	3480	2987 + 1575 -	2536	5667	3131 + 1817-	2775	5958	3183 + 1633 -
	ث	4097	5212	1115 +	1213	3295	2082 + 645 -	3215	3019	2027 + 693-	3237	3174	2034 + 673-	4209	3433	2149 + 772-	1399	4212	2200 + 692-

[1] قصدنا بمصطلح (الفروق) الفارق بين الذكور و الإناث _ سواء في كل فئة على حدة، أو في الإجمالي، و سواء كان بالسالب (الذي أشرنا إليه بالعلامة [ـ])، أو بالإيجاب مستخدمين العلامة (+) . فإذا كانت العلامة سالبة [ـ] فذلك يعني أن الزيادة في صالح الذكور، و أما إذا كانت العلامة [+] فهذا يُشير إلى أن الزيادة في صالح الإناث.

يتضح من الجدول السابق:

١- المدارس :

- جاءت الفروقات بمُجملها في صالح المرأة، متراوحة ما بين (+ ٨ _ + ١٢) مدرسة. حيث أقل زيادة (٨) كانت في العام (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨). أما أعلى فرق (١٢) فكان في العام الدراسي (٢٠١٠ / ٢٠١١).

- على الرغم من أن جميع الفروق في المرحلة الابتدائية كانت في صالح الذكور، إلا أن الإجمالي كان في صالح الإناث. حيث تراوحت نسب الفارق في المرحلة الابتدائية ما بين (+ ٣ _ + ٦) و كانت أقل نسبة في العامين الدراسيين (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)، و(٢٠٠٨ / ٢٠٠٩).

- انفردت المدارس الثانوية بالفارق الأعلى (+ ١٠) بين المراحل التعليمية الثلاث لصالح الإناث، و ذلك في العامين الدراسيين (٢٠١٠ / ٢٠١١)، و (٢٠١١ / ٢٠١٢).

٢- الفصول الدراسية :

- جاءت الفروقات فيها جميعها في صالح الإناث، كما هو الحال في سابقتها (المدارس). حيث تراوح إجمالي الفارق في أدناه (+ ٣٤٣) و ذلك بالعام الدراسي (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)، و في أعلاه (+ ٧٩٩) ورد في العام (٢٠١٠ / ٢٠١١).

- لم يتفوق محور الذكور في أيٍ من المراحل الدراسية الثلاث، أو في أيٍ من الاعوام الدراسية الست.

- أعلى فرق بالفصول الدراسية كان في المرحلة الدراسية (الثانوية)، وتحديداً بالعام الدراسي (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩)؛ في رقم (+ ٣٥٩).

- أقل نسبة زيادة وردت بالمرحلة المتوسطة وفي العام الدراسي (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨) بمقدار (+ ٤٢).

٣- المتعلمين:

- لم يرد في الكتابين الإحصائيين سابقي الذكر تصنيف حسب (الذكور والإناث) فيما يخص المرحلة الثانوية في العام الدراسي (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨).

- أُضيف تصنيف جديد (كويتي)، و (غير كويتي) حتى يكون تسليط الضوء على المحور الرئيس لورقة العمل (المرأة الكويتية).

- لم نعتبر المرحلة الثانوية في العام الدراسي (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨) هي الأعلى بين مثيلاتها، نظراً لكونها إجمالي للتصنيفين (الذكور والإناث الكويتي وغير الكويتي).

- الإجمالي للفروقات وردت جميعها في صالح الإناث؛ كما هو الحال في سابقتها (المدارس
و الفصول الدراسية)، فيما عدا تصنيف (غير الكويتي) بالعام الدراسي (٢٠١٠ / ٢٠١١) الذي ورد بمقدار [ـ ٤٧٧] في صالح الذكور.

- تراوح إجمالي الفارق في أعلاه (+ ١٦١١٥) وذلك بالعام الدراسي الحالي (٢٠١٢ / ٢٠١٣ للعنصر الكويتي، وفي أدناه (+ ٨٣١) في نفس العام للعنصر غير الكويتي.

- في المراحل الدراسية جاءت أقل نسبة [ـ ٤] في العنصر غير الكويتي بالمرحلة الابتدائية للعام الدراسي (٢٠١١ / ٢٠١٢)، و أعلى نسبة كانت في نفس العام (+ ٨٥١٤) و لكن في المرحلة الثانوية.

٤ – الهيئة التعليمية:

- تقاسم محور (الذكور: غير الكويتي) المقدمة مع المحور الآخر (الإناث: الكويتي)؛ حيث احتل محور الذكور في المقدمة بأربع سنوات دراسية هي (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩) إلى (٢٠١١ / ٢٠١٢) على التوالي، وتصدر المحور الآخر (الإناث: الكويتي) نفس الثلاث أعوام دراسية بالإضافة إلى العام الدراسي الحالي (٢٠١٢ / ٢٠١٣)

من خلال جميع ما سبق يمكن القول إن المرأة احتلت مكانة الصدارة في تلك البيانات، بالتفوق العددي الواضح؛ خاصةً في الفئات (المدارس، الفصول، المتعلمين).

كما تعمل دولة الكويت على تحقيق هدف التمكين التعليمي منذ فترة طويلة، وذلك كأحد الغايات الإنمائية للألفية التي تتطلب إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم ما قبل الجامعي بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥.

ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات التعليم والمعرفة للمساواة بين الجنسين في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

جدول (٣) أهم مؤشرات التعليم والمعرفة للمساواة بين الجنسين في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

التفاصيل	نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي (المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس)	نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي (المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس)	نسبة البنات إلى البنين في المرحلة فوق الثانوية (المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي)
قيمة المؤشر ٢٠١١/٢٠١٠	١,٠٨	١,٣١	١,٦٤
قيمة المؤشر 2012/2011	١,٠٩	١,٣١	١,٥٥
قيمة المؤشر ٢٠١٣/٢٠١٢	١,١٠	١,٣٣	١,٥٣
قيمة المؤشر ٢٠١٤/٢٠١٣	١,١٠	١,٣٦	١,٥٤

المصدر: المجموعة الإحصائية للتعليم من ٢٠١٠-٢٠١٣.

تشير مؤشرات التعليم والمعرفة للمساواة بين الجنسين في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣) إلى أن الفتيات تحظى بفرص التعليم العادلة في جميع مراحل التعليم ، كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في مرحلة التعليم العالي، يليها التعليم الثانوي نظرا لوجود مسارات أخري للذكور توازي التعليم الثانوي وخارج نطاق التعليم العام، حيث يتاح لهم الالتحاق بالمجالات العسكرية أو الشرطة أو بعض معاهد التدريب المتخصصة والتي تقتصر على قبول الفتيان بعد مرحلة التعليم المتوسطة وتؤهلهم لدخول سوق العمل (مثل معاهد التدريب الصناعي، والكهرباء والماء، والتدريب المهني، والتدريب الإنشائي). وبذلك تمكنت دولة الكويت من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قبل حلول الموعد المحدد في الغايات الإنمائية للألفية بخمسة عشر عاماً.

ويسجل مؤشر التمكين التعليمي للمرأة الكويتية تقدماً ملحوظاً وفقاً لمؤشر سد الفجوة بين الجنسين العالمي عام ٢٠١٢، حيث تقدم ترتيب دولة الكويت إلى المركز (١٣٦/٥٧) دولة عام ٢٠١٣ بعد أن كان في المرتبة (١٣٥/٦٠) عام ٢٠١٢. مما يعكس اهتمام الحكومة بتوفير كافة الفرص التعليمية للمرأة الكويتية.

<u>ومن الإنجازات في مجال التمكين التعليمي:</u>

- تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قبل حلول الموعد المحدد في الغايات الإنمائية للألفية بخمسة عشر عاماً.
- تحقيق أفضل ترتيب لمؤشر التمكين التعليمي للمرأة الكويتي على مستوي مؤشرات تمكين المرأة وفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي.

- **الرعاية الصحية للمرأة:**

تضمنت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل لدولة الكويت (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤) عدد من السياسات والبرامج في مجال الصحة، وفي مجال شئون المرأة، تهدف إلى تعزيز مفهوم سلامة المرضى ومقابلة احتياجات المستفيدين من الخدمات الصحية، والاهتمام بالصحة العامة وتطوير مراكز الرعاية الصحية، بالإضافة الى تأهيل ورفع كفاءة القوى البشرية في القطاع الصحي، بما يؤدي الى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وحماية حقوقهم الصحية. ومن أهم القضايا المتضمنة في تلك البرامج: مكافحة الايدز، التوسع في تطعيمات الاطفال، استئصال مرض شلل الاطفال، القضاء على الحصبة والطفح، والوقاية من مرض الملاريا والدرن والأمراض المعدية. كما تتضمن عدد من القضايا المرتبطة بالصحة الإنجابية، منها: الوقاية الحد من وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة، الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ومنها مرض نقص المناعة المكتسب، وتأمين خدمات التحصين.

كما تقوم الدولة، ممثلة بوزارة الصحة، بتقديم خدمات خاصة بالمرأة باعتبارها أحد أفراد المجتمع وذلك على النحو الآتي:

١. تقديم الرعاية الصحية الشاملة والوقائية والتثقيفية والعلاجية للمرأة الكويتية مجانا
٢. تقديم خدمات رعاية الحوامل من خلال مراكز الأمومة والطفولة ومستشفيات الولادة وأقسام الولادة في مستشفيات المناطق الصحية.
٣. تقديم التطعيمات الأساسية للأطفال في مرحلة الطفولة مثل التطعيم ضد شلل الأطفال والدرن والحصبة والامراض السارية الاخرى اثناء وبعد فترة الحمل لوقاية الجنين والمولود من الاصابة بمرض التيتانوس وهذه التطعيمات إجبارية للمحافظة على الصحة العامة.
٤. تبصير المرأة المريضة بالآثار الجانبية للأدوية العلاجية التي يصفها لها الطبيب المعالج.
٥. توعية المرأة المريضة بالنتائج السلبية للعمليات الجراحية التي تقرر لها قبل الحصول على موافقتها على إجرائها.
٦. ضرورة الحصول على موافقة المرأة الحامل على إجراء العمليات القيصرية لها عند الولادة إذا تقرر لها ذلك.

وفي مجال دعم حصول المرأة على الرعاية الصحية، قامت دولة الكويت بوضع بعض الآليات لضمان تنفيذ السياسات والبرامج الداعمة للكشف المبكر وعلاج أمراض السرطان الخاصة بالمرأة، وأهم تلك الآليات: التوعية الشاملة والمستمرة بأهمية الفحص الدوري لسرطان الثدي، الفحص الدوري لسرطان عنق الرحم، وتطبيق التطعيم الاختياري ضد سرطان عنق الرحم.

وتعد المعلومات والتوجيهات الصحيحة للمرأة الكويتية عن الصحة الإنجابية من أهم محددات حصول النساء على الخدمات الصحية المختلفة، نظرا لما تمثله من وعي بنوعية هذه الخدمات وسبل الحصول عليها، وتشير الاحصاءات بالدولة[٢] إلى أن إجمالي عدد الزيارات للعيادات الخارجية العامة في المستشفيات الحكومية المسجلة للنساء الكويتيات بلغ ٧٦٠٣٨٨ زيارة في عام ٢٠١٠، وتشمل زيارات الأمهات ومواليدهن من الذكور والاناث.

كما سجل عدد زيارات النساء الكويتيات لمراكز الأمراض الوراثية للكويتيين ارتفاعا بمعدل ٢% خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠، بينما أرتفع معدل عدد زيارات النساء الكويتيات لعيادات أمراض النساء نحو ٢% من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠، وإلى عيادات الحوامل بنحو ٢,٤% خلال نفس الفترة.

وفي مجال هدف الألفية الرابع والمعنى بتخفيض معدل وفيات الأطفال حق بتلك المراكز عدد مناسب من الرضع (أقل من سنه) فقد أحرزت الكويت تقدما في معدل وفيات الرضع / ١٠٠٠ مولود حي حيث كان (٨,٧) عام ٢٠١٠، وتراجع إلى ٧,٧ عام ٢٠١٢.

كما أن معدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة لكل /١٠٠٠ مولود حي هو ١٠,٣ عام ٢٠١٠ انخفض إلى ٩ عام ٢٠١٢.

جدول (٤) معدل وفيات الأطفال الرضع ((infant mortality rate /١٠٠٠ مولود حي (٢٠٠٦-٢٠١٢)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢
٨,٦	٨,٣	٩,١	١٠,٧	٨,٧	٧,٧

جدول (٥) وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي (٢٠٠٦ ٢٠١٢)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢
١٠,١	٩,٩	١٠,٥	١٢,٦	١٠,٣	٩,٠

[٢] الادارة المركزية للإحصاء (دولة الكويت)، ٢٠١٠، المرجع السابق.

وعن أهم الانجازات الصحية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية:

تتمتع المرأة الكويتية بكافة الخدمات الصحية بالدولة، والتي تقدم بالمجان، وعلى وجه الخصوص خدمات الرعاية الصحية الأولية. وقد ساهمت تلك الخدمات بصورة مباشرة في إنجاز دولة الكويت للغاية الخامسة من الغايات الإنمائية للألفية، وهي غاية (الارتقاء بصحة الأم) قبل الموعد المقرر لإنجاز الغايات بنحو عشر سنوات.

التوصيات والمقترحات لتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

١. تعزيز برامج التطعيم المتكاملة لجميع الأطفال في دولة الكويت وتحديثها بصفة دورية بما يتفق مع المقاييس العالمية والقيام بحملات التوعية المستمرة للعامة لتوضيح أهمية الالتزام بها من شأنه أن يقلل الإصابة بالإمراض المعدية والالتهابات الفيروسية والبكتيرية الخطرة.
٢. تكثيف الجهود في التشخيص المبكر لحالات السرطان المختلفة وخاصةً سرطان الدم وأورام المخ وذلك من خلال الكشف الدوري للأطفال في عيادات الطفل السليم ومراكز الصحة العامة القريبة من السكن.
٣. توفير أحدث الطرق التشخيصية والعلاجية لسرطان الأطفال والاستعانة بالمراكز المتخصصة من خلال الاتفاقيات الدولية مع المراكز العالمية لعلاج تلك الحالات.
٤. دعم الأبحاث الخاصة بأمراض الأطفال الشائعة في منطقتنا الجغرافية ودراسة وتحليل أسباب انتشارها لأخذ الإجراءات الاحترازية التي من شأنها تقليل حدوثها.
٥. زيادة الحملات التوعوية المستمرة والداعية لضرورة استعمال الكرسي الخاص بالأطفال في المركبات مع تغليظ العقوبة في حال الإهمال باستعماله.
٦. تفعيل دور لجنة حماية حقوق الأطفال خاصة في حالات الحوادث بسبب إهمال ذويهم.

التوصيات والمقترحات لتخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع:

١. السرعة في إصدار وتطبيق قانون المسح المبكر وفحص المواليد لما له من فائدة في التشخيص المبكر للكثير من الإمراض كأمراض خلل التمثيل الغذائي والتي تؤدى إلى مضاعفات خطيرة إذا لم يتم اكتشافها مبكراً.

٢. الإرشاد الوراثي والتوعية بأهمية الفحص قبل الزواج لتقليل وفيات الأطفال الناتجة من الإمراض الوراثية الشائعة في دول الخليج خاصة في ظل ازدياد نسبة زواج الأقارب.

٣. تقنيين عملية استعمال الأدوية المنشطة للمبايض وتطبيق قرار لجنة الإخصاب ومراقبة المستشفيات الخاصة بعدم نقل أكثر من جنينين في كل حمل لتقليل معدل الولادات المبكرة والتي من شأنها زيادة المضاعفات المؤدية إلى الوفاة للأطفال الرضع.

٤. استخدام تقنية فحص البويضة قبل الانغراس لما لها من مردود ايجابي في تقليل وفيات الأطفال الرضع بسبب الإمراض الوراثية ومحاولة القضاء على بعض الإمراض بتقليل الحاملين لهذه الإمراض.

٥. تطبيق وتفعيل السجل الوطني للتشوهات الخلقية للكشف والإبلاغ عن أي تشوه خلقي بأقصى سرعة وخاصةً تشوهات القلب وتشوهات الجهاز الهضمي وتشوهات المسالك البولية والكلى والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع.

٦. زيادة البرامج التدريبية المستمر لأداء مهني أفضل وخاصة في مجال التدخل الجراحي المبكر أثناء الحمل للتشوهات للأجنة.

٧. الاهتمام برفع مستوى الهيئة الطبية من خلال الدورات التعليمية المكثفة وبرامج التدريب الطبي المستمر لرفع مستوى الأطباء وتقليل الأخطاء الطبية التي تؤدى إلى لوفاه.

جدول (٦) عدد حالات الحصبة التي تم التبليغ عنها (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١٣	١٨٩	٧١	١١٥	١٨

التوصيات والمقترحات بشأن مكافحة مرض الحصبة:

١. الاهتمام بالوعي الصحي والتوعية ببرامج مكافحة مرض الحصبة للوصول إلى مرحلة إزالة المرض ومن ثم مرحلة استئصال الفيروس والمرض.

٢. ضرورة تنشيط التبليغ عن الحالات المكتشفة بالقطاع الخاص والحكومي.

٣. الالتزام بسياسة التبليغ عن طفح للبحث بجميع القطاعات الصحية.

٤. المحافظة على التطعيم الروتيني للحصبة والحملات التنشيطية والتكميلية.

٥. تفنيد ادعاءات مخاطر تطعيم الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف بناء على الدراسات والحقائق العلمية والعالمية.

أما ما يخص الهدف الخامس (تحسين صحة الأمهات) يوضح الجدول التالي معدل وفيات الأمومة ١٠٠٠٠٠/ مولود حي Material Mortality Rate /100000 LB

جدول (٧) معدل وفيات الأمومة ١٠٠٠٠٠/ مولود حي Material 100000 LB/Mortality Rate

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢
١,٩	1.9	12.8	12.4	5.2	1.7

فيما يخص (تحسين الصحة النفاسية) فقد تم :

١. افتتاح عيادات الصحة النفاسية في مستشفى الولادة.

٢. من اجل زيادة الوعي يتوجب عقد محاضرات دورية في المستشفى والرعاية الصحية الأولية عن التغذية الصحية للسيدة الحامل والنساء.

٣. زيادة التوعية في المجتمع في المواضيع التالية:

٤. الأمراض الجنسية وكيفية الوقاية منها.

٥. تغذية السيدة الحامل والمكملات الغذائية.

٦. التطعيمات ضد الأمراض الجنسية.

٧. إنشاء عيادات تنظيم الأسرة في مختلف المحافظات.

٨. التعميم على المستشفيات بوجود أخصائيين في الحمل ذو الخطورة الكامنة، مستعدون لتقديم المشورة والتوصيات المتعلقة بمتابعة هذا النوع من الحمل.

جهود دولة الكويت بخصوص الهدف السادس والخاص بمكافحة فيروس مرض الايدز:

قامت دولة الكويت برفع مستوى خدمات التوعية للوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وخاصة مرض نقص المناعة المكتسب، وتقديم العلاج والرعاية للسكان المصابين بها. فوفقا لتقرير المتابعة الوطني لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مرض

"نقص المناعة المكتسب" أنه تم تسجيل ١٦٠ حالة في أوساط المواطنين الكويتيين في عام ٢٠٠٩ (١١٩ حالة للذكور، و٤١ حالة للإناث)، وهو ما يعني أن معدل انتشار المرض بين المواطنين يكاد يكون معدوما.

وقد قامت دولة الكويت باتخاذ الإجراءات التالية:

١. أصدرت دولة الكويت القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٢ للوقاية من مرض الايدز.
٢. إصدار قرار وزاري بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الايدز والتي تختص بوضع السياسات

وتخطيط البرامج الوطنية للوقاية من المرض، كما تتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية من خلال الالتزام بالإرشادات والاستراتيجيات العالمية الصادرة من تلك المنظمات.

٣. كما أن الإجراءات التي سنتها دولة الكويت كان لها تأثيراً على انخفاض معدلات الإصابة بالإيدز مثل قانون رقم (٣١) لسنة (٢٠٠٨)، والخاص بالفحص قبل الزواج وكذلك تطبيق سياسات مشدده للتعقيم ومنع العدوى في المستشفيات والمراكز الصحية وعيادات الأسنان وكذلك الإجراءات الوقائية والفحوصات الطبية للمتبرعين بالدم لضمان مأمونية الدم.
٤. توفير العلاج المجاني لجميع المصابين بهذا الفيروس ودون أي تمييز وطبقاً لمواصفات منظمة الصحة العالمية
٥. كفلت مواد القانون (٦٢) لسنة (١٩٩٢) حق المريض في المحافظة على الخصوصية وسرية المعلومات مع حماية المرضى من الوصمة والتمييز.
٦. التواصل الدائم مع المنظمات والهيئات الدولية مثل: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة في جميع البرامج والحملات التوعوية التي تدعوا إليها تلك المنظمات مثل: الاحتفال السنوي باليوم العالمي للإيدز والذي يصادف في الأول من ديسمبر من كل عام.
٧. عمل العديد من المحاضرات والحملات التوعوية وإنشاء موقع على شبكة التواصل الاجتماعي للتوعية بالمرض وطرق الوقاية منه.
٨. التنسيق مع وزارة التربية لتضمين البرامج التوعية الخاصة بالمرض ضمن المناهج التعليمية.

٩. مساهمة الكويت بمبلغ (٥٠٠ ألف دولار) سنوياً لصالح لصندوق الدولي لمكافحة الايدز والسل والملاريا.

- **الرعاية الاجتماعية:**

إن دولة الكويت تحظى بتجربة رائدة في مجال التكافل الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالفئات التي تحتاج إلى رعاية خاصة مثل المسنين والمعاقين ويسري ذلك الوضع على المرأة الكويتية ويأتي هذا تنفيذاً للمادة (١١) من الدستور والتي نصها على أن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. ففي مجال رعاية المسنين، أفراد المشرع الكويتي في القانون رقم (١١) لسنة (٢٠٠٧) الخاص برعاية المسنين العديد من المبادئ الاجتماعية، والأطر التنظيمية الكفيلة بتوفير أفضل أوجه الرعاية والحماية لهم منها:

- **الرعاية الإيوائية:** تقدم كافة الخدمات وعلى مدار الساعة.
- **الرعاية النهارية:** تتمثل برعاية فئة أخرى من المسنين الذين يعيشون داخل أسرهم ويحصلون على الخدمات التي تقدمها الدار كالعلاج الطبيعي.
- **الرعاية المنزلية:** تعتبر نموذجاً في الخدمات التي تقدمها مجاناً وتشمل الجوانب الصحية، والنفسية والاجتماعية وتوفير الأجهزة والإعانات المالية، وللتأكيد على الترابط الأسري والاجتماعي وجعل المسن يعيش وسط أسرته، قامت الدولة ممثلة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل (إدارة رعاية المسنين) بتوفير العناية للمسنين في منازلهم، و قد عملت إدارة رعاية المسنين على تدريب فرق من الاختصاصيين تقوم بزيارة المسنين في منازلهم مجاناً، و تقدم هذه الفرقة جلسات العلاج الطبيعي للمسنين.
- **الرعاية اللاحقة:** نظام متابعة للحالات التي تم تركها للمؤسسات بهدف النصح والإرشاد.
- **الرعاية القانونية:** تعني بالمسن وجعله تحت مظلة الرعاية القانونية الإلزامية التي تكفلها التشريعات، وتشمل حالة العجز وردع السلوك المنحرف تجاه المسنين، ونص القانون رقم (١١) لسنة (٢٠٠٧) على تعيين شخص مكلف لرعاية المسن من بين أفراد أسرته أو أقاربه مع صرف مكافأة مالية له كما نص المشرع على عقوبة في حال ثبوت إهمال المكلف بتقديم الرعاية.

ويوضح الجدول التالي تطور أعداد المسنين ونسبتهم إلى جملة السكان في دولة الكويت خلال الفترة من عام (٢٠١٠ – ٢٠١٣).

جدول رقم (٨)

السكان (٦٥ سنة فأكثر) حسب النوع خلال الفترة (٢٠١٠ –٢٠١٣)

السنوات	كويتي			جملة السكان الكويتي	النسبة المئوية للسكان ٦٥ سنة فأكثر من جملة السكان
	ذكور	إناث	جملة		
2010	١٧٢٤٦	٢٠٢٦٦	٣٧٥١٢	**1133214**	٣,٣١
2011	١٧٨٦٧	٢٢٠٩٧	٣٩٩٦٤	**1164448**	٣,٤٣
2012	١٨٥٨٤	٢٣٩٤٠	٤٢٠٧٤	**١٢١٢٤٣٦**	٣,٤٧
٢٠١٣	١٩٤٦٦	٢٤٥٩٣	٤٤٠٥٩	**١٢٤٢٧٣٩**	٣,٥٥

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية: السكان والقوى العاملة، دليل المعلومات المدنية للسنوات من 2010 – ٢٠١٣/٦/٣٠

يوضح الجدول السابق: أن فئة المسنين (٦٥ عاما فأكثر) في تزايد مستمر سواء من ناحية الأرقام المطلقة أو من ناحية النسبة إلى إجمالي السكان، هذه الزيادة المطردة تعبير عن استمرار تحسن الوضع الصحي من ناحية، كما أنها تعني زيادة مطردة في حجم الفئة المستهدفة بخدمات رعاية المسنين، فقد زادت نسبة المسنين في المجتمع الكويتي من ٣,٣١% عام ٢٠١٠ إلى ٣,٥٥ % عام ٢٠١٣، وزادت أعدادهم من حوالي ٣٧٥١٢ إلى ٤٤٠٥٩ خلال نفس الفترة، كما يلاحظ خلال الفترة ذاتها ارتفاع عدد المسنات أكبر عن عدد المسنين.

ومن الجدير بالذكر أن تجربة دولة الكويت في مجال رعاية المسنين لقيت إشادة دولية حيث طلبت الكثير من الدول الاستعانة بخبرات الكويت في هذا المجال. واهتمام الدولة بتقديم الرعاية للمسنين بمختلف أشكالها، يأتي انطلاقاً من حرصها على توفير بيئة اجتماعية طبيعية لهذه الفئة ومن ثم دمجها بالمجتمع باعتبارها أحد المكونات الأساسية له.

- **مجال المساعدات العامة: -**

انطلاقاً من المبادئ الراسخة التي قام عليها المجتمع الكويتي والتي من أهمها مبدأ التكافل الاجتماعي وهو مبدأ تمتد جذوره إلى نشأة هذا المجتمع ، فقد أصدرت الدولة منذ بداية الحركة التشريعية القانونية رقم ٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن المساعدات العامة ليجد كل كويتي في كنف

الدولة ضماناً وأماناً من نوائب الزمن ، ثم تابعت ذلك بإصدار القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ ليعالج ما تكشف عنه القانون السابق من ثغرات ، تلا ذلك صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ في شأن المساعدات العامة متضمناً قواعد وضوابط منح المساعدات للأسر والأفراد الكويتيين وقد جاء هذا القانون ليغطي الأخطار الرئيسية التي تتعرض لها الأسرة الكويتية بصفة عامة وهي :-

أ- فقد العائل كما في حالة الأرامل الأيتام.
ب- مرض العائل أو عجزه.
ت- عجز العائل مادياً عن مواجهة نفقاته الخاصة كما في حالة العاجز مادياً وأسر المسجونين.
ث- حالات خاصة أخرى مثل النكبات التى تصيب أسر لا تقع ضمن الفئات المستحقة للمساعدة.

وقد أجاز القانون المذكور تقرير إعانات إضافية للأسر والأفراد لمواجهة أعباء معينة أو تحقيقاً لأغراض اجتماعية غير ما ذكر سابقاً.

ويتضح من ذلك أن المرأة الكويتية تتمتع بنظام متكامل للرعاية والأمان الاجتماعي، وخاصة حمايتها من الفقر، حيث أنها يقع عليها العبء الأكبر في تحمل مسئولية الأسرة في حالة وفاة الزوج أو الانفصال أو عجز الزوج.

ويوضح الجدول التالي تطور أعداد المستحقات للمساعدات الاجتماعية من الأرامل والمطلقات والمتزوجات من غير محددي الجنسية من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣.

جدول(٩) تطور أعداد المستحقات للمساعدات اجتماعية
من الأرامل والمطلقات والمتزوجات من غير محددي الجنسية من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	2013
الأرامل	1149	1104	1103	1366
المطلقات	9302	9037	9394	9262
متزوجات من غير محددي الجنسية	2521	2401	2538	2590
الجملة	**١٢٩٧٢**	**١٢٥٤٢**	**١٣٠٣٥**	**١٣٢١٨**

المصدر: بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل من عام ٢٠١٠ -٢٠١٣.

يتضح من الجدول السابق: تزايد أعداد المستحقات للمساعدات الاجتماعية من (١٢٩٧٢) عام ٢٠١٠ إلى (١٣٢١٨) عام ٢٠١٣، تتوزع هذه المساعدات الاجتماعية للفئات الأكثر استحقاقاً، وهي: المطلقات وعددهن (٩٢٦٢) بنسبة (٧٠,١%)، تليها المتزوجات من غير محددي الجنسية وعددهن (٢٥٩٠) بنسبة (١٩,٦%)، وأخيراً الأرامل وعددهن (١٣٦٦) بنسبة (١٠,٣) عام ٢٠١٣.

علاوة على ما تقدم فإن الأجهزة المعنية بالدولة ممثلة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، تقوم بتقديم المساعدة المادية للمواطنين ممن تستدعي أوضاعهم تقديم معونة لهم ، ويأتي هذا انطلاقاً من حرص دولة الكويت على توفير الحياة المعيشية الكريمة للأسر والأفراد الذين تعجز إمكانياتهم عن الوفاء باحتياجاتهم وبصفة خاصة الأرامل والمطلقات، كما حرصت الدولة على تطوير نظام المساعدات العامة من خلال تعديل قانون المساعدات العامة بما يتناسب مع المستوى المعيشي المرغوب، وقد صدر المرسوم الأميري رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة ونشر في جريدة الكويت اليوم – العدد ١٢٥ السنة التاسعة والخمسون والذي تضمن استحقاق المساعدة العامة للأرملة وهي كل سيدة توفي زوجها ولم تتزوج ، والمطلقة وهي كل سيدة أنهت عدتها الشرعية من زواج بدخول أو خلوة شرعية صحيحة ومنحت المساعدة بموجب هذا المرسوم لكل زوجة سجين وأبناءها وأن تغدون وتعتبر كل زوجة أسرة مستقلة في تقدير المساعدات، وكذلك للبنت غير المتزوجة متى تجاوزت الثامنة عشرة عاماً وليس لها عائل، ومن بلغت الخامسة والثلاثين ولم تتجاوز الستين ولو كان لها عائل. والمرأة المتزوجة من غير كويتي، والمرأة الكويتية المتزوجة والتي بلغت ٥٥ سنة ميلادية ما لم يثبت وجود مصدر دخل خاص بها، وكل ذلك مزايا منحت للمرأة الكويتية في مجال المساعدة العامة.

- **مجال الرعاية السكنية**

يأتي الاهتمام بالأسرة الكويتية في مجال الرعاية السكنية تنفيذاً لأحكام الدستور الكويتي حيث اعتبرت الأسرة أحد المقومات الأساسية للمجتمع وبذلك تتكفل الدولة بها وتوفر لها المسكن الآمن والمناسب كما صدر القانون رقم (٢) لسنة (٢٠١١) بمنح المرأة المطلقة والارملة والعزباء السكن الملائم.

كما قامت الحكومة في إطار الاهتمام بالرعاية السكنية للمرأة الكويتية وتطبيقاً للقانون بإنشاء صندوق إسكاني للمرأة، والذي من خلاله تم تحديد شروط أيسر لحصول المرأة على حقوق الرعاية السكنية في الكويت، بحيث لا تحرم أي امرأة كويتية من حقوق الرعاية السكنية مهما كانت أوضاعها العائلية والاجتماعية ومهما كان عمرها، حيث شملت التعديلات كافة فئات المرأة الكويتية من مطلقات وأرامل ومتزوجات من غير كويتيين وغير متزوجات.

ويوضح الجدول التالي تطور القرض الإسكاني للمرأة الكويتية للفترة من عام ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

جدول (١٠) تطور القروض الإسكانية للمرأة الكويتية للفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٣

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد النساء المستفيدات من القرض الإسكاني للمرأة	–	٢٥	222	٢٣٠
إجمالي المبالغ المصروفة للنساء المستفيدات من القرض الإسكاني للمرأة.	–	١،٠٨٠،٠٠٠	٩،٥٨٣،٠٠٠	245,020.214

المصدر: بيانات بنك التسليف والادخار من عام ٢٠١١ – ٢٠١٣

يتضح من الجدول السابق: أن العمل بالقرض الإسكاني للمرأة الكويتية بدأ في أواخر عام ٢٠١٢/٢٠١١، حيث يلاحظ تنامي عدد النساء المستفيدات من القرض الإسكاني للمرأة من (٢٥) عام ٢٠١١ إلى (٢٣٠) عام ٢٠١٣، وكذلك زيادة إجمالي المبالغ المصروفة للنساء المستفيدات من القرض الإسكاني للمرأة من حوالي (١,٠٨٠) مليون دينار كويتي عام ٢٠١١ إلى (٢٤٥,٠٢٠) مليون دينار كويتي عام ٢٠١٣.

- **مجال الأحوال الشخصية**

صدر القانون (القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤) وعالج كافة الامور المتعلقة بالأحوال الشخصية للمرأة ومنها حالات الطلاق والنفقة والحضانة ففي الطلاق تصدى لحالات الأذى الذي تتعرض له المرأة من جراء التعرض للعنف المنزلي او الجنسي، بغية تيسير طلاق النساء ضحايا هذه الافعال فقد كفل قانون الاحوال الشخصية الكويتي رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ هذا الامر فقررت المادة (١٢٦) من قانون الاحوال الشخصية انه لكم من الزوجين ان يطلب التفريق بسبب اضرار أحدهما على الآخر قولا أو فعلا، بما لا يستطاع معه دوام العشرة.

كما قدمت الحكومة قانون بشأن إنشاء محكمة الأسرة: نصت فيه على إنشاء مقر مستقل بكل محافظة يسمى " محكمة الأسرة، تعقد به الجلسات الخاصة بدوائر الاحوال الشخصية الكلية، ويلزم بطبيعة الحال، أن يكون مقر محكمة الاسرة مجهزا بما يلزم لتوفير الهدوء والسكينة أثناء نظر المنازعات الاسرية وأن تلحق به قاعات لانتظار الاطفال الذين ترى المحكمة مناظرتهم او سماع اقوالهم في مسائل الحضانة والرؤية وما الى ذلك.

وأوجب القانون إنشاء مركز او أكثر بلك محافظة يخصص لتسليم المحضون ورؤيته وأن يتم تجهيز تلك المراكز وتزويدها بما يلزم لتحقيق الغاية منها وبما يوفر للمحضون وذويه الراحة والهدوء والسكينة، كما يلحق بتلك المراكز عدد مناسب من المتخصصين في شؤون الأسرة.

وتحقيقا للتكافل الاجتماعي نص القانون على إنشاء صندوق تأمين للأسرة تخصص موارده لتنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة بتقرير نفقة للزوجة او المطلقة –سواء كانت النفقة مؤقتة أو دائمة – أو الأبناء والأقارب، والتي يتعذر تنفيذها.

كما صدر مؤخرا قانون في شأن دور الحضانة الخاصة لحماية كل من الطفل والام على حد سواء عن طريق إضفاء الحماية الكافية للأطفال قصد رعايتهم في دور مخصصة لهذا الغرض من خلال إشراف الدولة ورقابتها على مثل تلك الدور كما تضمن هذا القانون بأن ينشأ في كل سجن للنساء دار حضانة تتوافر فيها الشروط المقررة وفقا لأحكام هذا القانون ويصدر وزير الداخلية قرار بتنظيم كيفية رعاية الأم السجينة لطفلها الملتحق بالدار. ولا يجوز حرمانها من رعاية الطفل كجزاء ارتكابها مخالفة داخل السجن.

<u>ومن الإنجازات في مجال التمكين الاجتماعي:</u>

- **حدوث تطور نوعي في نظام المساعدات** من خلال دعم قدرة المرأة الكويتية وأسرتها على رفع مستوى الدخل، حيث بدأت المؤسسات المسئولة عن تقديم المساعدات الاجتماعية، بتبني فلسفة جديدة في تقديم خدماتها متمثلة في تبنى برامج متطورة لتنمية القدرات الإنسانية بهدف تحويل الفئات المتلقية للمساعدات الاجتماعية خاصة الإناث إلى فئات منتجة.

- **توفير مركزاً لإيواء عاملات المنازل** (الخادمات) المعنفات لمواجهة ظاهرة العنف ضد عاملات المنازل.

- **إنشاء إدارة الاستشارات الأسرية، وإدارة التوثيقات الشرعية** بوزارة العدل، اللتان تعملان جاهدتان لمنع الطلاق بين الأزواج، وإبداء المشورة والرأي لذوي الشأن فيما يعرض من منازعات أسرية. وأيضا بحث الحالات الراغبة في الطلاق ومتابعتها ودراستها وتقديم النصح لأطرافها.

- **المرأة في الخطة الانمائية متوسطة الأجل للسنوات (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤)**

تفرض التغيرات التنموية المؤدية إلى تحول دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري، إلى المزيد من المشاركة الاجتماعية لتطوير وحماية هذه التحولات وإكسابها زخماً اجتماعياً قائماً على التحرر والمساواة وعدم التمييز، مما يرتب ضرورة اتساع مشاركة المرأة بلا قيود على دورها التنموي.

وقد ترجمت دولة الكويت هذه المكانة الاجتماعية للمرأة الكويتية في خطة التنمية متوسطة الأجل للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤، الصادرة بالقانون رقم (٩/٢٠١٠م) في تبنيها مجموعة من السياسات التي تهدف إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف مواجهة التحديات التي تواجهها في هذا المجال، ومن هذه السياسات ما يلي:

١. الدفع باتجاه المزيد من التمكين المجتمعي للمرأة الكويتية، وذلك من خلال دعم حقوقها السياسية، وتعزيز دورها في مراكز صنع القرار، وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية، وتذليل العقبات أمام تحقيق المرأة للمزيد من المكاسب المشروعة.
2. تطوير آلية مؤسسية لمتابعة قضايا المرأة والشباب والأسرة ورصد التقدم والإخفاقات التي تواجهها واقتراح الحلول لها.
٣. المساهمة في توفير الرعاية السكنية لبعض فئات المرأة من خلال إنشاء صندوق إسكاني للمطلقات والأرامل والمتزوجات من غير الكويتي وغير المتزوجة مما سيخدم أكثر من ٦٠ ألف امرأة.
٤. مراجعة كافة التشريعات التي تكفل الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة بما يحقق العدالة الاجتماعية لكافة فئات المجتمع ولا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور.

كما أن دولة الكويت سعت في خطتها المستقبلية أن تعمم على جميع وزاراتها ومؤسساتها وجهاتها بأن تقدم كافة المشاريع المستقبلية التي تراها ضرورية من أجل التنمية المستدامة. فبادرت لجنة شؤون المرأة – مجلس الوزراء بتقديم عدة مشاريع من أجل تمكين المرأة في عدة مجالات ومن أهم هذه المشاريع:

١. مشروع موسوعة وضع المرأة في التشريعات الكويتية
٢. مشروع الإنماء التدريبي التأهيلي للمرأة الكويتية في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار.
٣. مشروع ثقافة التطوع في المجتمع الكويتي
٤. مشروع تنمية الوعي الوطني لمواجهة العنف الأسري

٣- التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي

- **التمكين الاقتصادي**

إن دولة الكويت قد جسدت في دستورها الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦٢ باعتباره القانون الأساسي للدولة كافة ما يكفل للمجتمع الكويتي بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة العيش الكريم فنصت المادة (٩) على أن " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة "، ونصت المادة (١١) على أن " تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية"، ونصت المادة (٢٠) على أن " الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوي المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون"، ونصت المادة (٢٥) على أن " تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة، وتعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية"، ونصت المادة (٤١) على أن " لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة

ويستوجبه الخير العام ، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه ونصت المادة (٤٨) على أن "أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون وينظم القانون إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة".

وإعمالاً لهذه النصوص الدستورية المتقدمة فقد أصدرت دولة الكويت التشريعات المطلوبة لنفاذ تلك الحقوق على الوجه المطلوب والتي حرصت من خلالها على أن تكون تشريعات عادلة ومتطورة تستجيب لمتطلبات العصر التي تكفل أقصى مستلزمات العدالة للأفراد في إطار الدولة الحديثة التي يسود فيها القانون والعدل.

تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف سكان المجتمع الكويتي، حيث وصلت نسبة الإناث إلى حوالي ٥١% من إجمالي السكان الكويتيين في عام ٢٠١٣، كما تشكل المرأة الكويتية نسبة ٤٦% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٣، وبالتالي تمثل عنصر رئيسياً في التنمية.

كما يوضح الجدول التالي أنه في عام 2013، من بين 189481 امرأة عاملة، شغلت نسبة ٧٠,٩٨% من النساء العاملات وظائف في قطاع الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والشخصية، وهي المجالات التقليدية لعمل المرأة.

جدول رقم (١١) توظيف المرأة في القطاعات الاقتصادية للعام ٢٠١٣

مجموعة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية	%
الزراعة والصيد وصيد الأسماك	%٠,١٣
التعدين واستغلال المحاجر	%٠,٤٤
الصناعات التحويلية	%١,٢٩
الكهرباء والغاز والمياه	%١,٥٩
البناء	%٣,٠٥
تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق	%٤,٣٠
النقل والتخزين والاتصالات	%١,٣١
الخدمات المالية والتأمينية والعقارية وخدمات الأعمال	%٤,٧٥
الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والشخصية	%٧٠,٩٨
أخرى	%١٢,١٦

المصدر: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، السمات الأساسية للسكان والقوي العاملة في ٢٠١٣/٦/٣٠ (الهيئة العامة للمعلومات المدنية)، دولة الكويت (٢٠١٤).

ويوضح الجدول التالي تطور أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرار للمرأة الكويتية في المجتمع الكويتي خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣).

جدول رقم (١٢) تطور أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرار للمرأة الكويتية خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣).

م	البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
١	حصة المرأة من المشتغلين في الحكومة.	44.8	44.2	44.4	٤٥
٢	حصة المرأة من المشتغلين في القطاع الخاص	50.5	51.1	51.6	٥١,٤
٣	حصة المرأة من المستوى القيادي دون الوزاري	7.6	9.9	15.1	٢٠

المصدر: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة للسنوات من ٢٠١٠– ٢٠١٣ (منتصف العام).

يتضح من الجدول السابق:

- **مؤشرات التمكين الاقتصادي:** يلاحظ الإقبال المتزايد من المرأة الكويتية للانخراط في سوق العمل، وهو الأمر الذي يتضح جلياً بمتابعة تطور تلك المساهمة، حيث وصلت حصة المرأة الكويتية من المشتغلين في القطاع الخاص تمثل ٥٠,٥% عام ٢٠١٠، ارتفعت لتصل ٥١,٤% في منتصف عام ٢٠١٣، بينما تمثل حصة المرأة الكويتية من المشتغلين في القطاع الحكومي ٤٤,٨% عام ٢٠١٠ ارتفعت لتصل إلى ٤٥% في منتصف عام ٢٠١٣.
- **مؤشر تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار:** حيث يلاحظ ارتفاع نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب من المستوى القيادي دون الوزاري من ٧,٦% عام ٢٠١٠ إلى ٢٠% في منتصف عام ٢٠١٣ من إجمالي العاملين بهذه الفئة.

ونبين هنا مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال:

- **العمل في القطاع الحكومي**

نظم المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، والمرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شان نظام الخدمة المدنية حقوق وواجبات الموظفين بشكل عام ولم يتضمن نظام الوظيفة العامة تفرقة بسبب الجنس فشروط التعيين وشغل الوظائف واحدة، كما أن هناك مساواة كاملة في المرتبات والبدلات والمكافآت وكافة المزايا المادية والعينية ولا تفرقة فيها بين المرأة أو الرجل.

وتأكيداً لأهمية حقوق المرأة نجد أن القانون منحها إجازات خاصة تلائم طبيعتها مثل: إجازة رعاية الأسرة ورعاية الأمومة، كما أوجب منحها إجازة للوضع فضلاً عن منح الموظفة المعاقة الحامل إجازة خاصة وفقاً لقانون المعاقين، وفي إطار ما تقدم فإن النظم الحكومية في مجال الوظيفة العامة لا تنطوي على تفرقة بين الجنسين التزاماً بالمساواة التي كفلها دستور دولة الكويت للجميع فلا تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

- **العمل في القطاع الأهلي والخاص:**

صدر (القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠) فحدد قواعد عامة للعمل في هذا القطاع ولم يفرق بين الرجل والمرأة في مجال العمل في هذا القطاع، بل أنه أفرد باباً خاصاً في تشغيل النساء ووفر لهن حماية خاصة، فقد نص في الفصل الرابع على بعض الأحكام التفصيلية انفردت بها المرأة وهي:

- مساواة أجر المرأة لأجر الرجل: تطبيقاً للاتفاقيات الدولية التي نصت على أن للمرأة الحق في العمل، شأنها شأن الرجل، وأنه مادامت تخضع لجميع أحكام تشريعات العمل التي يخضع لها الرجل فإنه من العدل مساواتها معه في الأجر إذا كانت تقوم بنفس العمل.
  وقد نصت المادة (٢٦) من القانون المشار إليه على أنه: (تستحق المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بنفس العمل).
- حظر تشغيل النساء ليلاً: اهتم المشرع بتهيئة ظروف مناسبة لتشغيل النساء، فحرم تشغيلهم ليلاً، حماية لهن من الأضرار الاجتماعية والصحية التي تترتب على قضاء الليل خارج المنزل، واستثنى بعض الأعمال التي تقتضي طبيعة عملها وجود المرأة ليلاً كدور العلاج وغيرها، ونص على ذلك القانون في المادة (٢٢) على أنه: (لا يجوز تشغيل النساء ليلاً في الفترة من العاشرة مساء والسابعة صباحاً ويستثنى من ذلك المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأهلية والمؤسسات التي يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل، على أن تلتزم جهة العمل في جميع الحالات المشار إليها في هذه المادة بتوفير متطلبات الأمن لهن، مع توفير وسائل الاتصال من جهة العمل إليها.
- حظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة: كما يحظر تشغيلهم في الأعمال الضارة بالأخلاق أو التي تقوم على استغلال أنوثتها بما لا يتفق مع الآداب العامة، وكذلك يحظر تشغيلهن في الجهات التي تقدم خدماتها للرجال فقط (مادة ٢٣).

- **الحقوق التأمينية للمرأة: -**

وانطلاقاً من إيمان دولة الكويت بأن التأمين الاجتماعي حق أساسي للمواطنين، وعنصر هام من عناصر الاستقرار الاجتماعي للأسر، فقد أصدرت الدولة القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ليشمل بمظلته كل الكويتيين العاملين في كل قطاعات العمل بالكويت: القطاع الحكومية والقطاعين الأهلي والنفطي، ويتسم هذا القانون بالشمول في التطبيق بالإضافة إلى اتساع دائرة الأخطار.

كما أن من الحقوق التأمينية المشتركة التي تتمتع بها المرأة في الكويت المعاشات التقاعدية والزيادات في المعاشات التقاعدية والحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية والمعاشات المؤقتة.

كما تتمتع المرأة الكويتية، كما المواطن، بمكافأة التقاعد والاستبدال ومنحة الوفاة ومعاش الوفاة والاشتراك في تأمين الباب الخامس (مزاولة نشاط خاص) والحقوق المستحقة عنه والمعاشات المستحقة طبقاً لقانون رعاية المعاقين وفي الجمع بين الحقوق (أي بين المعاش التقاعدي وأي نصيب مستحق له وكذلك الجمع دون الحدود بين أكثر من نصيب إذا ثبت عجز المؤمن عليه عن الكسب والجمع بين النصيب عن الأم والنصيب عن الأب) .

أما الحقوق التي تخص القانون المرأة بها فهي تلك المتمثلة في أحقية المؤمن عليها المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة بالمعاش التقاعدي إذا كان لديها أولاد وبلغت مدة خدمتها ١٥ عاماً والسن المحددة للاستحقاق (٤٠ سنة حتى نهاية عام ٢٠٠٩).

ويعطي القانون المرأة التي ترعى زوجاً أو ولداً معاقاً الحق في المعاش إذا بلغت مدة خدمتها ١٥ عاما من دون اشتراط بلوغ سن محددة.

ولا يخضع معاش المرأة في الحالتين السابقتين للتخفيض الذي يخضع له عموم المؤمن عليهم الذين تنتهي مدة خدمتهم بالاستقالة قبل سن (٥٢) سنة.

- **تشجيع الدولة للمشروعات المتوسطة والصغيرة:**

صدر القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ المعدل بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي خصصت فيه الدولة للصندوق رأس مال قدره مليارا دينار كويتي تؤخذ من الاحتياطي العام للدولة وذلك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتشجيع المواطنين على الاستثمار في هذه المشروعات وتوظيف العمالة الوطنية لخلق كيان اقتصادي يكون له الأثر الكبير في دعم الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.

- **صندوق دعم الأسرة:**

صدر القانون رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٣ في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة حيث أنشأت الدولة صندوق لدعم الأسرة يتبع وزارة المالية يقوم بشراء الأرصدة المتبقية من القروض الاستهلاكية والمقسطة للمواطنين المقدمة لهم من البنوك وذلك لتخفيف العبء على ميزانية الأسر التي تعاني من غلاء المعيشة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

- دور مؤسسات المجتمع المدني:

لقد ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دعم المرأة وتشجعيها لمشاركتها في الانشطة والمشاريع الاقتصادية والتجارية المختلفة فقامت بعمل دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل المرأة للعمل في تلك المجالات وذلك بالتعاون مع شركات من القطاع الخاص وهيئات ومؤسسات محلية ودولية متخصصة في المجال الاقتصادي.

وأخيرا نستطيع القول إن المرأة الكويتية قد اثبتت تمكنها في المجال الاقتصادي عن طريق مشاركتها في تأسيس وإدارة العديد من الشركات الاقتصادية.

٤- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في دولة الكويت.

جسدت الأهداف الإنمائية للألفية صورة فريدة للعمل الجماعي الدولي والشراكة العالمية الفعالة نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة وإنصافا للبشرية في كافة بلدان العالم على اختلاف مستويات الغنى والفقر أو التقدم والتخلف فيما بينها.

يعتبر مسار دولة الكويت الإنمائي مسارًا متميزًا ولا تنطبق عليه بالضرورة كل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وبصورة إجمالية يشير التقرير إلى أن دولة الكويت قد حققت بالفعل ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المقرر وهي :(القضاء على الفقر المدقع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)، بينما هناك أربع أهداف في تقدم نحو التحقق بحلول عام ٢٠١٥، بينما يمثل هدف ضمان توفر أسباب بقاء البيئة تحدياً أمام دولة الكويت، كما هو الحال في دول الخليج العربية الأخرى، باعتباره هدفا يعاني من تقدم متذبذب نحو التحقق.

وتوضح متابعة موقف دولة الكويت لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بعض الحقائق الموضوعية والمنهجية الهامة على النحو التالي:

- **إنجازات ملموسة**، فقد حققت دولة الكويت ثلاثة أهداف: (القضاء على الفقر المدقع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)، وذلك قبل حلول عام ٢٠١٥.
- **أهداف في تقدم نحو التحقق**، يتوقع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وتشمل أربع أهداف: (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الايدز وغيره من الأمراض). إلا أن تمكين المرأة وخاصة في المجال السياسي مازال ضعيفاً، حيث أن نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها المرأة في دولة الكويت منخفضة مقارنة بالنسب العالمية والإقليمية.
- **تحدي في مجال الاستدامة البيئية:** فعلى الرغم من تحقيق الغايات المتعلقة بالوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي إلا أن التقرير يدق ناقوس الخطر من ارتفاع مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 29.3%عن مستواها عام ١٩٩٠. كما إن الاعتماد الكبير على إنتاج المياه والوقود يمثل واحدا من التحديات الأساسية لفرص التنمية المستقبلية لدولة الكويت، لا سيما تلك التي ترتبط بالبيئة والاستدامة. وعلى الرغم من أن استخدام المياه والطاقة ليسا من المقاييس العالمية للتنمية، إلا أن المياه والطاقة تلعبان دورًا مهمًا في جودة حياة السكان في دولة الكويت، لهذا تولى الحكومة الكويتية أهمية خاصة لترشيد الاستهلاك المتزايد لهذه الموارد لضمان ألا يتسبب هذا الإنتاج الزائد في تدمير البيئة.

جدول (١٣)" التقدم المحرز والتحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية في دولة الكويت"

الأهداف الإنمائية والغايات ومؤشرات قياسها	غايات تم تحقيقها – أو على وشك التحقق	تحديات هامة تواجه الأهداف الإنمائية والغايات المستهدفة

القضاء على الفقر المدقع والجوع (٣ غايات –٩ مؤشرات) **(تحقق)**	–تحقق هذا الهدف، حيث أن دولة الكويت إحدى الدول النامية ذات الدخل المرتفع، لا تعاني دولة الكويت من أي حالات للفقر المدقع أو الجوع، حيث وصل استهلاك الأسر المعيشية في 2007–٢٠٠٨ إلى 28 دولارًا في اليوم.	
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (غاية واحدة – ٣ مؤشرات) **(تحقق)**	– تحقق هذا الهدف، حيث أن الكويت إحدى الدول التي حققت تقريبا استيعاب كامل لكافة الأطفال في التعليم الابتدائي.	– ينبغي الاهتمام بجودة التعليم وليس انتشاره، وبالكفاءة في استخدام الموارد واستخدامات التكنولوجيا.
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (غاية واحدة –٣ مؤشرات) **(تقدم نحو التحقق)**	– من المتوقع أن يتحقق هذا الهدف في المستقبل القريب. – تحقيق غاية إزالة التفاوتات بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وفوق الثانوي، بمعدلات تتخطى المستويات العالمية والإقليمية.	– تحدي معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في البيئات الاقتصادية والسياسية، من أجل تحسين القدرة على تحقيق المساواة الشاملة والتمكين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
تخفيض معدل وفيات الأطفال (غاية واحدة –٣ مؤشرات) **(تقدم نحو التحقق)**	– هناك تقدماً قويا نحو تحقيق الهدف الرابع. – تحقيق غاية تخفيض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما ب ين١٩٩٠و٢٠١٥ – تسعى دولة الكويتإلى خفض معدل الوفيات بين الأطفال إلى معدل٥,٧، وهذا إنجاز حققته فقط 31 دولة أخرى.	– خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى معدل٥,٧.
تحسين الصحة للأمهات (٢ غاية –٦ مؤشرات قياس) **(تقدم نحو التحقق)**	– من المتوقع أن تتمكن من تحقيق هذا الهدف. – سجلت دولة الكويت تقدمًا في خفض معدلات الوفيات النفاسية (MMR)بنسبة ١٨% خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٠.	– تحديات تواجه تحقيق غاية خفض معدلات الولادات النفاسية من 11، إلى 2.75حتى عام 2015.
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الايدز وغيرها من الأمراض (٣ غايات –١٠	– هناك تقدم في تحقيق غاية مكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. – هناك تقدم كبير في الغاية الخاصة بوقف	– تحدي ارتفاع حالات الإصابة بالدرن ومعدلات الوفيات المرتبطة.

مؤشرات) **(تقدم نحو التحقق)**	انتشار الملاريا، السل. (انخفاض الوفيات جراء الملاريا بنسبة ٢٥% –ويتوقع انخفاضها جراء السل إلى ٥٠% بحلول ٢٠١٥)	
ضمان توفر أسباب بقاء البيئة (٤ غايات –١٠ مؤشرات) **(تقدم متذبذب نحو التحقق)**	– يمكن تصنيف تقدم هذا الهدف السابع على أنه "متذبذب". وقد تمكنت دولة الكويت من تقليص استخدام مركبات الكلوروفورم كربون، وتواصل توسيع نطاق المبادرات المكرسة لحماية التنوع البيولوجي. –تعد المياه العذبة النظيفة والمرافق الصحية المتطورة متاحة لجميع الكويتيين.	–تحدي زيادة نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 29.3%، بالإضافة إلى المستويات المرتفعة جدًا لاستهلاك المياه والطاقة، تدفع حكومة دولة الكويت لوضعها في مقدمة اهتماماتها.
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (٤ غايات –١٥ مؤشر) **(تحقق)**	– تحقق هذا الهدف، حيث يعكس ذلك التزام بتعزيز التنمية داخل دولة الكويت وخارجها. حيث مثلت نسبة المساعدات الإنمائية التي تقدمها دولة الكويت ١,٣٢% من إجمالي الدخل القومي خلال عام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف نسبة المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول المتقدمة والتي تبلغ ٠,٣١%.	

٥– الآليات المؤسسية المعتمدة للنهوض بالمرأة :

لجنة شؤون المرأة:

ايمان بقيمة المرأة وإدراكا للمكانة التي تتمتع بها المرأة الكويتية، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣٤) بتاريخ ٢٠٠/٦/٣٠ بإنشاء لجنة شؤون المرأة برئاسة سمو الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح.

أهداف لجنة شؤون المرأة:

تنسيق ودعم جهود الجهات الوطنية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية بقضايا المرأة الكويتية، واقتراح السياسات العامة والخاصة بمحالات تنمية شؤون المرأة، وعليها اتخاذ الإجراءات أو الخطوات التي تخدم أهدافها، إضافة إلي إبداء التوصيات في المجالات المتعلقة بقضايا المرأة للجهات الحكومية المعنية.

الأهداف العامة:

- تمثيل دولة الكويت في المحافل العربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة والطفل والأسرة.
- عقد الندوات والمؤتمرات وتنظيم الحلقات النقاشية والبحثية في مختلف المجالات التي تحقق غايات وأهداف اللجنة.
- إصدار المطبوعات والدراسات والتقارير في كافة المجالات المتعلقة في مجال عملها سواء الاجتماعية والثقافية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والإعلامية.
- دراسة الموضوعات التي يحيلها مجلس الوزراء إلى لجنة شؤون المرأة.

الباب الثالث: توصيات عامة:

- توجيه الأجهزة الرسمية لإعادة هيكلة بعض الإدارات والوزارات، من أجل خدمة قضية المرأة الكويتية في مختلف المجالات.
- العمل على انسجام التشريع الوطني المحلي مع التشريعات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة؛ خاصةً التي أقرتها الأمم المتحدة في مجال حقوق المرأة.
- حث المرأة على تدارس كافة المعطيات التي يمكن ان تساعدها على استكمال نيل حقوقها المجتمعية عامة، والسياسية خاصة.
- العمل على تحقيق سياسة شراكة واعدة مشتركة–مع توفير الأجواء المناسبة –لتتبوأ المرأة موقعها في صنع القرار.
- استحداث آلية عمل لتعزيز القدرات المرأة الكويتية سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، علمياً...

- التدارس والتجاوب مع جميع المتغيرات المحلية والدولية لتوظيفها لمصلحة الكويت عامة، وقضايا المرأة خاصة.

- وضع آلية وطنية لتشجيع النساء البارزات في المجالات السياسية، والإعلامية، والاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، وذلك من خلال رصد جوائز سنوية لتكريم هذه الفئة المميزة من المجتمع النسائي الكويتي.

- تعيين قاضيات في محاكم الأسرة.

- **تطوير آلية مؤسسية لتضمين المرأة والنوع الاجتماعي فى التخطيط للتنمية والاستدامة بدولة الكويت من خلال:**

  - إنشاء وحدة متخصصة لقضايا تمكين المرأة ودراسات النوع الاجتماعي.
  - الاهتمام بإعداد قواعد البيانات والمؤشرات الخاصة بالمرأة والنوع الاجتماعي لدعم المخطط وصناع السياسات العامة ومتخذ القرار بالدولة بخصوص قضايا المرأة.

- **توصيات دعم التمكين الاجتماعي للمرأة الكويتية:**

  - ضرورة تبني رؤية مجتمعية شاملة للتعامل مع مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي بمشاركة كافة الأطراف، مع التركيز على المحورين الوقائي والعلاجي.
  - إنشاء مركز وطني للتعامل للعنف الأسري، بهدف وصيف ورصد وتتبع مصادر وأشكال ومسببات العنف سواء في الأسرة والمجتمع، ووضع الخطط والسياسات العلمية والعملية للتعامل معها.

- **توصيات دعم التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية:**

  - تشجيع المرأة الكويتية على دخول مجال المشروعات الصغيرة، من خلال تدريبهن على على تنفيذ وإدارة تلك المشروعات.
  - إعطاء دور أكبر لقضايا المرأة الاقتصادية من جانب منظمات المجتمع المدني الكويتي المعني بصورة مباشرة بمجال الأعمال بالدولة.
  - التوسع في شغل المرأة الكويتية للمناصب القيادية.

- **توصيات دعم التمكين السياسي للمرأة الكويتية:**

  - تفعيل ودعم استمرارية جهود التثقيف السياسي للمرأة الكويتية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الكويتية والعربية والدولية.
  - تطوير دور المجتمع المدني النسائي، مع توثيق التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المدني النسائية.

- توسيع فرص المرأة الكويتية للعمل في مجال القضاء والسلك الدبلوماسي.